

Distr.: General
30 March 2007
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ٢١ من جدول الأعمال
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه إلى الأمين العام نص المذكرة التي وجهها وزير الخارجية والشؤون الدينية، خورخي إ. تيانا، إلى ووزيرة الدولة لشؤون الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مارغريت بكيث، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، بشأن الإعلان المشترك المتعلق بالأنشطة البحرية بمنطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي، الذي أقرته الحكومة الأرجنتينية، في إطار صيغة السيادة، مع الحكومة البريطانية، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) سيسار مايورال

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بخصوص الإعلان المشترك المتعلق بالأنشطة البحرية بمنطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي، الذي أقرته الحكومة الأرجنتينية، في إطار صيغة السيادة، مع الحكومة البريطانية، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكانت الحكومة الأرجنتينية تنوي أن تحيل إلى الحكومة البريطانية الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بصدد هذا الصك خلال الاجتماع الدبلوماسي الذي اقترحت الأرجنتين عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٦ للنظر في حالة كافة التفاهات التي وافق عليها بلدانا في إطار صيغة السيادة. لكن للأسف لم يتسن ذلك بسبب رفض حكومتكم عقد ذلك الاجتماع.

وأنتم تعلمون أن الطرفين أقرّا، خلال الاجتماع الثامن للجنة المواد الهيدروكربونية في جنوب غربي المحيط الأطلسي، المنعقد في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بوجود اختلاف في تفسير النطاق الذي ينطبق عليه هذا التفاهم. فجمهورية الأرجنتين ترى أن نطاق التعاون يطابق، وفقا لنص الإعلان المشترك وموضوعه وهدفه، كامل المنطقة البحرية المحيطة بجزر مالفيناس التي تتنازع عليها الأرجنتين والمملكة المتحدة. لكن المملكة المتحدة لا تشاطر هذا الرأي. وفي ضوء هذا الاختلاف، اتفقت الحكومتان على أنه من المستصوب أن يتيحاً لفسيهما وقتاً للتفكير في الموضوع وفي السبل الفضلى للتعاون في المستقبل، كما نص عليه البيان الصحفي المشترك الذي أصدره الطرفان عقب الاجتماع المذكور.

ومن جهة أخرى، استمرت المملكة المتحدة، قبل فترة التفكير هذه وخلالها، في القيام بأعمال انفرادية تتنافى مع إعلان عام ١٩٩٥، الذي ينص صراحة على عمل الحكومتين معا في المنطقة موضوع النزاع التي يتناولها ذلك الصك. وهذه الأعمال، التي احتجت عليها جمهورية الأرجنتين في حينها حسب الأصول، لا تتماشى أيضا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، التي دعت الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في قراري الجمعية العامة. ولم يساعد موقف المملكة المتحدة على إيجاد مناخ ملائم لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة، التي دعت إليها الأمم المتحدة مرارا. ولم يتسن بالتالي تنفيذ مقتضيات قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) وقراراتها ذات الصلة الأخرى التي تدعو إلى العمل على إيجاد حل نهائي للنزاع القائم بين بلدنا بشأن السيادة على جزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية، وساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها.

وترى الحكومة الأرجنتينية أن الأعمال الانفرادية المتكررة والمستمرة التي تقوم بها بريطانيا تبرهن على مدى استمرار الاختلاف في التفسير الذي أشرت إليه للتو، مما يجعل الاستمرار في مهلة التفكير أمرا لا معنى ويسمح بالخلوص إلى عدم إمكانية تطبيق الإعلان المشترك الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وبناء عليه، تعتبر جمهورية الأرجنتين أن ذلك الاتفاق المؤقت ينتهي ابتداء من تاريخ هذه المذكرة.

(توقيع) خورخي إ. تيانا

وزير الخارجية والتجارة

الدولية والشؤون الدينية
